منهج خليل بن إسحاق المالكي في مختصره

*د. محمد شهوب منصور سعيدة

المقدمة

مما صُنِّف في الفقه المالكي مختصر العلامة خليل بن إسحاق (ت 776هـ) الذي جمع فيه الفروع والمسائل الكثيرة من الأمهات, وبيّن فيه المشهور والمعتمد من الأقوال، فكان في عصره أجمع كتاب في المذهب، رجع إليه الفقهاء، وعوّلوا عليه، وأولوه عناية بالغة، حفظاً وتعلماً وشرحاً، فوضعوا عليه شروحاً وحواشي كثيرة، واعتنوا بحلّ عباراته، وإيضاح إشاراته، وتفكيك رموزه، واستخراج مخبآت كنوزه، وإبراز فوائده، وتقييد شوارده.

إن مختصر العلامة خليل بن إسحاق يعدّ أصلاً عظيماً من أصول السادة المالكية، وهو مختصر في الفقه مفيد، قصد فيه إلى بيان القول المشهور في المذهب، وأكبّ الناس على فهمه وحفظه، اختصر فيه (مختصر ابن الحاجب)، فجمع مسائل الفقه المالكي مقتبسة من أصولها الأولى، ومنقولة عنها، والمدقق في عبارات لهذا المختصر يلاحظ أنها شديدة التلخيص، تكاد تشبه الألغاز أحياناً، كما أنه جاء خلاصة لأغلب ما في المدونة من مسائل، وآراء فقهية، وأحاديث نبوية.

فكان من أجلّ المختصرات على مذهب الإمام مالك، إذ اختصّ بتبيين ما به الفتوى، وما هو الأرجح والأقوى. ويُعَدُّ توثيقاً لما سجَّله فقهاء المذهب, ولكن بعبارة وجيزة, ولأهميته, تسابق الفقهاء إلى شرحه جيلاً بعد جيل في البلدان الآخذة بالمذهب المالكي.

*عضو هيئة تدريس كلية التربية قصر بن غشير – جامعة طرابلس

أهمية الموضوع

يعد (مختصر خليل) من الكتب الصغيرة الحجم, الكبيرة الفائدة, فهو موسوعة فقهية, جمعت الفقه المالكي, ورتّبته ترتيباً محكماً محسوب العبارات, مدروس الكلمات, ذلك أن (الشيخ خليل) لم يؤلّفه إلا بعد ما بلغ مكانة علمية رفيعة, وصار من أهل الرسوخ والممارسة, وقد جمع فيه من المسائل ما يندر أن يوجد في غيره, فسدّ بذلك ثغرة كبيرة, وشغل حيّزاً عظيماً مع غيره من المختصرات, ولاقى قبولاً بين طلاب العلم, فاعتنوا بشرحه وحفظه ودرسه, وتحليل ألفاظه وعباراته وفقهه.

ومختصر العلامة خليل من كتب المتون الفقهية التي صارت عمدة في الفقه المالكي عند المتأخرين, حيث إن العلماء وطلاب العلم مازالوا يتواصون بحفظه واستظهاره, وفهمه وحل ألغازه وألفاظه, نظراً لقيمته العلمية التي منّ الله تعالى بها على مؤلفه, لكن طالب العلم الذي له دُرْبة بكتب الفقه حينما يطالع هذا الكتاب يلمس أن من جملة ما اعتنى مؤلفه بإيراده الخلاف الفقهي المبني على النظر في الأدلة الشرعية والعقلية, حيث ينتج عنه تباين المفاهيم والإدراكات, ومن ثم الأحكام, وهذا غالباً ما يكون في غير أصول الشريعة, وهو من مفاخر هذا الفقه الإسلامي في التراث الإنساني, لأن في اختلاف العقول ثراء. وإسهامات العلامة خليل في مختصره تعد فتحاً علمياً في فقه المالكية, وإثراءً وإخصابا له.

المبحث الأول: ترجمة الشيخ خليل والقيمة العلمية لمختصره

المطلب الأول: ترجمة الشيخ خليل

أولاً: اسمه، ونسبه، ومكانته العلمية

هو الإمام العلامة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب الكردي المصري، المالكي (الحجوي: 1977، 77/4)، كنيته أبوالمودة، وأبوالضياء، ويلقب بضياء الدين، وعرف واشتهر بالجندي؛ لأنه كان جندياً يلبس زي الجند، وكان سلفه أيضاً من الجند، وكان غالباً ما ينزل من القاهرة مع الجيش، لاستخلاص الإسكندرية من أيدي العدو. (التنبكتي: 2000، 168/1) إنه أحد شيوخ الإسلام، والأئمة الأعلام، الفقيه الحافظ، المجمع على جلالته وفضله، الجامع بين العلم والعمل، وأشهر أعلام المالكية في عصره بمصر. (ابن فرحون: 2005، 313/1)

ثانياً: أهم مؤلفاته

ترك الشيخ خليل – رحمه الله– آثاراً علمية قيمة، تدل على غزارة علمه، وسعة اطلاعه بين تأليف، وشرح، واختصار، فحضيت بالقبول واعتنى بشرحها العلماء، ومن هذه المؤلفات:

1. المختصر ويعرف بمختصر خليل، جمع فيه المشهور من الأقوال مجرداً عن الخلاف المذهبي، وجمع فيه فروعاً كثيرة مع الإيجاز البليغ في فقه إمام دار الهجرة مالك بن أنس– رضي الله عنه– بيَّن ما به الفتوى، وجمع مع الاختصار شدة الضبط، وحسن النسق والترتيب؛ ولذلك تناوله العلماء بالشروح والتعاليق، فهو كتاب مشهور معتمد. (ابن فرحون: 2005، 314/1) نقل صاحب نيل الابتهاج أن الشيخ خليل إنما لخص مختصره في حياته إلى النكاح، وباقيه وُجِدَ في تركته في أوراق مسودة، فجمعه أصحابه وتلاميذه، وضموه لما لخص فكمل الكتاب. (التنبكتي: 2000، 172/1) قال عنه الحطاب في إشارة إلى منهجه الفريد: "وألف هذا المختصر الذي لم يسبق إليه، وأقبل الناس جميعهم عليه"، إذ سلك فيه أسلوباً جديداً في الاختصار حتى عدَّ من الألغاز (الحطاب: 2010، 14/1). فقد حذف كل حشو وزيادة، وكأنما أراد في هذا المختصر أن يكون ثقيلاً من حيث الأحكام، خفيفاً من حيث الكلام؛ ولذلك استغنى به المتأخرون، وأقبل الطلبة عليه ودرسوه. (ابن فرحون: 2005، 313/1)
2. شرحه مختصر ابن الحاجب (شرح جامع الأمهات) في ستة مجلدات، وزاد فيه عزو الأقوال، وإيضاح ما فيه من الإشكال، وسماه (التوضيح)، فتلقاه الناس بالقبول، وعكفوا على تحصيله ومطالعته، واعتمد عليه أئمة المغرب، وغيرهم مع حفظهم للمذهب، فكان ذلك حجة على إمامة الشيخ خليل وفقهه وهو أكثر شروحه فروعاً وفوائد. (ابن فرحون: 2005، 314/1) لقد انتقى الشيخ خليل المادة العلمية في كتابه (التوضيح) من أقوال: ابن عبدالسلام الذي أدرك رتبة الاجتهاد في الفتوى(مخلوف: 1349هـ، 210/1)، فكانت له قوة الترجيح بين الأقوال. وقد اعتمد الشيخ خليل قوله لفضله وسعة علمه، فكان (التوضيح) من أنفع شروح مختصر ابن الحاجب على كثرتها. (التنبكتي: 2000، 171/1)
3. شرح على المدونة لم يكمله، وصل فيه إلى كتاب الحج، سماه (التبيين). (القرافي: 1983، 94/1)

4. المناسك: تكلم فيه عن مناسك الحج، قال صاحب كفاية المحتاج: "وله مناسك وتقاييد مفيدة"(التنبكتي: 2002، 125/1). وقال الحطاب: "وألف منسكاً لطيفاً متوسطاً اعتمده الناس، وعندنا نسخة أكثرها بخطه". (الحطاب: 2010، 36/1)
5. مناقب المنوفي: تكلم فيه عن ترجمة شيخه عبدالله المنوفي، وذكر مناقبه. قال صاحب كفاية المحتاج نقلاً عن ابن حجر: "وله مختصر في الفقه نسج فيه على منوال الحاوي، وجمع ترجمة لشيخه المنوفي تدل على معرفته بالأصول"(التنبكتي: 2000، 169/1) قال الحطاب: "وجمع الترجمة المذكورة لشيخه". (الحطاب: 2010، 36/1)
6. شرح ألفية ابن مالك: قال ابن فرحون: "وله شرح على ألفية ابن مالك" (ابن فرحون: 2005، 314/1)، وقال الحطاب: "قال بعضهم: وشرح ألفية ابن مالك، ولم أقف عليه". (الحطاب: 2010، 36/1)
7. المنتخب في الفقه.
8. مخدَّرات الفهوم فيما يتعلق بالتراجم والعلوم. (الزركلي: 1984، 315/2) ولقد نسب إسماعيل باشا، صاحب هدية العارفين هذا الكتاب لأبي الرشد خليل بن مرشد المغربي المالكي المتوفي سنة ثمانين وألف من الهجرة. (إسماعيل باشا: 1951، 353/1)
9. شرح على بعض المختصر (مختصر خليل) ولعل الدليل على شرح الشيخ خليل بعض مختصره قول الشيخ الحطاب "وألف هذا المختصر الذي لم يسبق إليه، وأقبل الناس جميعهم عليه، قال شيخ شيوخنا القاضي تقي الدين الفاسي مؤرخ مكة: وشرح على بعضه". (الحطاب: 2010، 37/1)

ويمكن القول إن الشيخ خليل تميز بأسلوب فريد في مختصراته، وشروحه؛ فصار بذلك من أعلام الفقه المالكي، ونفع الله الدارسين بمصنفاته، لاسيما توضيحه، ومختصره؛ لما لقياه من قبول.

ثالثاً: وفاته

يبدو أن أصحاب تراجم الطبقات ممن تعرضوا لترجمة الشيخ خليل لم يذكروا سنة ميلاده، بينما اختلفوا في سنة وفاته، إذ نقل أصحاب هذه التراجم عدة روايات في تاريخ وفاته، منها ما نقل عن القاضي ناصر الدين الإسحاقي، وكان من أصحاب الشيخ خليل، وأحد تلاميذه، ومن حفاظ مختصره أنه توفي في ثالث عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة. (التنبكتي: 2000، 172/1)

ومنهـا مـا انفـرد بـه الشـيخ زروق (مخلـوف: 1349هـ، 267/1) فـي شـرحه علـى المختصـر فيمـا نقلـه عنـه صـاحب نيـل الابتهـاج أن وفـاة الشـيخ خليـل كانـت فـي سـنة تسـع وستين وسبعمائة.(التنبكتي: 2000، 1،/172)

أما تاريخ الوفاة الذي ذكره ابن فرحون في ترجمة الشيخ خليل، فإنما هو تاريخ وفاة شيخه عبدالله المنوفي؛ لأنه ذكر أنه مات سنة تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون، ووهم في ذلك البعض فظن أنها للشيخ خليل. (الحطاب: 2010، 37/1)

والراجح المجمع عليه هو ما نقله ابن حجر أن الشيخ خليل توفي في ثالث عشر ربيع الأول سنة سبع وستين وسبعمائة، وهذا ما يرجحه الإمام الحطاب بقوله: "والصواب ما ذكره ابن حجر". (الحطاب: 2010، 37/1) وقد دفن– رحمه الله– بالقرافة الكبرى بمصر، بجوار شيخه المنوفي الذي أثر في تكوين شخصيته العلمية فكان الشيخ خليل مالكياً، ولم يَقْتَفِ أَثَرَ والده الذي كان حنفياً، ولعل مرد ذلك محبته لشيخه عبدالله المنوفي، وأبي عبد الله بن الحاج، صاحب المدخل. (الحطاب: 2010، 35/1)

المطلب الثاني: القيمة العلمية لمختصر خليل

أولاً– نسبته لمؤلفه

أجمـع المؤرخـون والفقهـاء، وكـل مـن تـرجم للشـيخ خليـل علـى أن هـذا المختصـر هـو لخليـل بـن إسـحاق، المـالكي، الجنـدي، حيـث اتفقـوا علـى نسـبته لـه، كمـا أوضـح ذلـك الشـيخ خليـل نفسـه فـي مقدمـة مختصـره بقولـه: "فقـد سـألني جماعـة – أبـان الله لـي ولهـم معـالم التحقيـق، وسـلك بنـا وبهـم أنفـع طريـق – مختصـراً علـى مـذهب الإمـام مالـك بـن أنـس– رحمـه الله تعـالى – مبينـاً لمـا بـه الفتـوى، فأجبـت سـؤالهم بعـد الاسـتخارة .."(خليـل: 2004، 7/1) حيـث عـرف بهـذا الاسـم (مختصر خليل).

ثانياً– شهرة المختصـر وقيمته العلميـة وثنـاء العلمـاء عليه:

ذكر صاحب الديباج المذهب أهم آثار الشيخ خليل العلمية فقال: "وألف مختصراً في المذهب قصد فيه إلى بيان المشهور مجرداً عن الخلاف، وجمع فيه فروعاً كثيرة جداً مع الإيجاز البليغ، وأقبل. عليه الطلبة ودرسوه". (ابن فرحون: 2005، 314/1)

واشتهر مختصر خليل شهرة واسعة، فاقت شهرته موطن نشأته، حيث وصل إلى أقصى المغرب، وأقبل المغاربة عليه، ثم على شرح الزرقاني على المختصر؛ لما فيه من زيادة الفروع.(الحجوي: 1977، 78/4) مدح ابن غازي (مخلوف: 1349هـ، 276/1) مختصر خليل فقال: "إنه من أفضل نفائس الأعلاق، وأحق مارتق بالأحداق، وصرفت له همم الحذاق، عظيم الجدوى، بليغ الفحوى، بيَّن ما به من الفتوى، وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب، واقتدر على حسن المساق والترتيب، فما نسج على منواله، ولا سمح أحد بمثاله، ولذلك كثر عليه الشروح والتعاليق؛ حتى وضع عليه أكثر من ستين تعليقاً ما بين شرح وحاشية". (التنبكتي: 2000، 171/1) والأعلاق جمع عِلْق وهو النفيس من كل شيء، (الرازي: 1999، 268/1)، والمراد برتق؛ أي لزم والتصق، وشدد النظر، (ابن منظور: 1999، 132/5)، أما الأحداق فجمع حدقة، وحدق العين سوادها، (الفيومي: 2000، 78/1) قال عنه الشيخ الحطاب في شرحه لهذا المختصر: "وكان من أجل المختصرات على مذهب الإمام مالك مختصر الشيخ العلامة ولي الله– تعالى– خليل بن إسحاق الذي أوضح به المسالك، إذ هو كتاب صغر حجمه، وكثر علمه، وجمع فأوعى، وفاق أضرابه جنساً ونوعاً، واختص بتبيين ما به الفتوى، وما هو الأرجح والأقوى، ولم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله.."(الحطاب: 2010، 19/1)، وعلى الرغم من المبالغة في اختصاراته إلا أنه اشتهر حتى صار عمدة في الفقه المالكي، ومن المصادر التي يعتمد عليها العلماء في الفتوى؛ ولذلك قال عنه الحجوي(الزركلي: 1984، 96/6): "وشدة الاختصار موقعة في الخلل لا محالة، ومع ذلك فمختصر خليل أكثر المؤلفات الفقهية صواباً" (الحجوي: 1977، 79/4).

وهذا ما يفسر شدة الإقبال عليه. قال الحطاب: "وألف هذا المختصر الذي لم يسبق إليه، وأقبل الناس جميعهم عليه". (الحطاب: 2010، 37/1) ولعل الإقبال على المختصر يعود إلى أنه أكثر المختصرات بياناً لما به الفتوى، وحصر المسائل الكثيرة في العبارات الوجيزة اليسيرة. (القرافي: 1983، 95/1) وهكذا يتبين أهمية المختصر، وقيمته العلمية، مع ما فيه من شدة الاختصار؛ وذلك لما فيه من المنافع الكثيرة، ومن حلول لمعضلات في المعاملات وغيرها. وبيَّن صاحب كتاب نيل الابتهاج شهرة المختصر وأهميته فقال: "ولقد وضع الله – تعالى – القبول على مختصره، وتوضيحه من زمنه إلى الآن، فعكف الناس عليهما شرقاً وغرباً حتى لقد آل الحال في هذه الأزمنة المتأخرة إلى الاقتصار على المختصر في هذه البلاد المغربية..، وأما (التوضيح) فهو كتاب الناس شرقاً وغرباً، ليس من شروحه

على كثرتها ما هو أنفع منه، ولا أشهر. اعتمد عليه الناس، بل وأئمة المغرب من أصحاب ابن عرفة وغيرهم، مع حفظهم للمذهب، وكفى بذلك حجة على إمامته"(التنبكتي: 2000، 171/1). وفي ذلك أيضاً يقول صاحب كتاب (كفاية المحتاج): "وكفى به على إمامته، ووضع الناس على مختصره أكثر من ستين ما بين شرح وحاشية"(التنبكتي: 2002، 126/1)، ومن دلائل شهرته العلمية نقله إلى لغات أوروبية كالفرنسية؛ وطبعت الترجمة، وما معها من الشروح والتعاليق، وهو مشهور ويعرف عندهم باسم: (مختصر سيدي خليل)، وقد استخرج المستشرقون منه فوائد اجتماعية وأدبية، فضلاً عن الأحكام الفقهية. (زيدان: 1992، 253/2) وإذا كان الشيخ خليل لم يترك عشرات الكتب كالكثير ممن عاصروه، إلا أن كتبه مع قلتها كانت أنفع الكتب، وخاصة المختصر والتوضيح، فالعبرة ليست بكثرة التصانيف، إنما بما يبقى نافعاً للناس.

المبحث الثاني: منهج الشيخ خليل في مختصره

المطلب الأول: منهجه في التوجه إلى الاختصار

سلك الشيخ خليل في تأليفه للمختصر مسلك الاختصار الشديد؛ حتى صار مختصره من الصعوبة بمكان، ولا يفهم إلا بالاستعانة بشروحه وحواشيه الكثيرة التي صنفها مؤلفوها لحل ألغازه، وتفكيك رموزه. وتتضح منهجيته في الاختصار جلية من مقدمته، فقوله: "فقد سألني جماعة... مختصرًا" (خليل: 2004، 7/1)، بيان لأسلوبه في اختصار الكلام من أجل استيعاب أكثر ما يمكن من الأحكام، وحذف كل حشو أو زيادة، مع دقة في العبارات، وعدٍّ للكلمات وطرح لما يمكن الاستغناء عنه؛ ولذلك جاءت أكثر ألفاظه نكرات، بضمائر متصلة راجعة على مضافات محذوفة (الحطاب: 2010، 67/1)، كقوله: "هل إزالة النجاسة عن ثوب مصلٍّ، ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه، لا طرف حصيره، سنة أو واجبة"؟ (خليل: 2004، 11/1) .قال القرافي صاحب (توشيح الدباج): قلّ ألفاظًا ولكن...جمعه موفي الغليل. (القرافي: 1983، 77/1) وقد بيَّن الشيخ خليل معالم منهجيته بوضوح في مقدمة مختصره، الذي جاء خلاصة لأغلب ما في المدونة من مسائل، فجمع الفقه المالكي مجردًا عن الأصول والنصوص في كتاب متوسط الحجم سمَّاه (المختصر)، فدل اسمه على مسماه.

وقد رتب الشيخ خليل مختصره متبعًا ابن شاس(ابن فرحون: 2005، 382/1)، في كتابه: (الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة)، والقرافي في كتابه: (الذخيرة)، مرتبًا إياه على أبواب الفقه، بدأً

بباب: رفع الحدث، مقسمًا الأبواب إلى فصول...، وكان مقصده منه كما عبَّر: "مبينًا لما به الفتوى"(خليل: 2004، 7/1)، جامعًا أحكام الفقه المالكي، محاولًا رفع الخلاف، والترجيح ما أمكن. قال ابن فرحون: "قصد فيه إلى بيان المشهور، مجردًا عن الخلاف، وجمع فيه فروعًا كثيرة جدًا، مع الإيجاز البليغ"(ابن فرحون: 2005، 314/1)، وعلى الرغم من ذلك فإنه ترك جملة من الأقوال لم يشر إلى أرجحها؛ معللاً ذلك بقوله: "لعدم إطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة". (الحطاب: 2010، 70/1) وقد جمع الشيخ خليل في مختصره مسائل الفقه مجردة عن الأصول والنصوص، تماشيًا مع منهجه في التوجه إلى الاختصار، وكذلك مع الغرض المنشود منه، وهو بيان ما عليه الفتوى، وإعانة المفتين على تذكر مسائل الفقه. (التنبكتي: 2000، 183/1) ولعل منهجية الشيخ خليل في الخروج من الخلاف بترجيح ما يمكن ترجيحه، واعتماده على الديوان الأم للفقه المالكي المتمثل في(المدونة) (التتائي: 2014، 151/1)، وتأويلات شراحها واستنباطاتهم–جعلته يتجاوز المصادر ذات الصلة بالمذاهب الأخرى فلم يتأثر بها.

وقد طرح الشيخ خليل في المختصر على قارئه كلفة تحرير الأقوال، حيث اعتمد في ترجيحاته، واختياراته بعد المدونة أربعة من كبار أعلام المذهب المالكي؛ وهم: أبوالحسن اللخمي فقيه مالكي قيرواني الأصل توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة من الهجرة، (ابن فرحون: 2005، 82/2)، وابن يونس الصقلي، وكان إماماً فقيهاً ملازماً للجهاد توفي سنة إحدى وخمسين وأربعمائة للهجرة، من مؤلفاته الفرائض وكتاب جامع في المدونة، (ابن فرحون: 2005، 189/2)، وابن رشد أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة من أعيان المالكية، من مؤلفاته: البيان والتحصيل، والمقدمات، توفي سنة عشرين وخمسمائة من الهجرة، (ابن فرحون: 2005، 195/2) والمازري أبو عبدالله محدث من فقهاء المالكية ولد بمازر في صقلية من مصنفاته: المعلم بفوائد مسلم، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة هجرية (ابن فرحون: 2005، 192/2)،، فجعل مختصره هذا رواية لأقوال العلماء في المذهب المالكي، وافياً بجميع أحكامه. (الحطاب: 2010، 9/1)

ومن إغراقه في الاختصار أنه اعتمد رموزاً في كتابته، بيَّنها وأفصح عن المراد منها في مقدمته، فقال: مشيرًا (بفيها)، أي بهذا اللفظ، وهو مصطلح خاص بالمصنف، إذا ذكره في مختصره فإنه يريد به المدونة أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين، وهي أصل المذهب وعمدته، بعد الموطأ، تداولها أفكار أربعة من المجتهدين: الإمام مالك، وابن القاسم، وأسد بن الفرات، وسحنون، وهي من العلم بمنزلة أم القرآن، تجزئ عن غيرها، ولا يجزئ غيرها عنها (التتائي: 2014، 153/1–154)؛ ولذا "أعاد عليها

ضمير الغائب، وإن لـم يتقدم لهـا ذكـر؛ لشهرتـها عنـد أهـل المذهب"(الحطاب: 2010، 67/1)؛ لأن نسبتها للمذهب كما يذكر ابن رشد كنسبة أم القرآن للصلاة، يُستغنى بها عن غيرها، ولا يستغنى بغيرها عنها. (التتائي: 2014، 154/1) وهو إنما يأتي بها غالباً؛ أي المدونة، إما للاستشهاد، وإما لكون ما فيها مخالفاً لما رجحه. (الحطاب: 2010، 67/1) ومشيراً، بمادة (أُوِّلَ) التي تشمل: (تأويلان، وتأويلات، وأُوِّلت)، إلى اختلاف شارحي المدونة في فهمها والمراد منها، والتأويل إخراج اللفظ على ظاهره (الحطاب: 2010، 67/1)، ولهذا فالمصنف قد يأتي بشبه التأويل من تفسير وحمل وقيد. (الأمير: 2011، 39/1) وخـلاصة القول: إن لفظ (أُوِّلَ) من المصطلحات التي ترد بكثرة في المختصر، وهو يشير به إلى اختلاف شراح المدونة.

ويشير بمصطلح (الاختيار)؛ أي بمدلول هذه المادة، سواء كانت بصيغة الفعل أو الاسم لاختيار الإمام أبي الحسن اللخمي، لكن إن كان الاختيار بصيغة الفعل نحو اختار، واختير، فذلك يشير لاختياره هو في نفسه؛ أي اجتهاده واستنباطه من قواعد المذهب. (التتائي: 2014، 156/1) أما إن كان اختياره بصيغة الاسم كالمختار، والاختيار، فذلك إشارة لاختياره القول من الخلاف المتقدم عليه من أهل المذهب، وسواء وقع منه الاختيار بمادته، أو بلفظ التصحيح أو الترجيح، أو الاستحسان. (الحطاب: 2010، 68/1) وخصَّ الشيخ خليل (اللخمي) بمادة الاختيار لكثرة اختياراته (التتائي: 2014، 156/1). ويشير بمادة (الترجيح) سواء بصيغة فعل أو اسم، لترجيح الإمام ابن يونس، فإن كان ترجيحه بلفظ يدل على الفعل نحو رَجَّحَ، أو رُجِّحَ، دلّ ذلك على اختياره من عند نفسه، وهو قليل.

أما إن كان بصيغة الاسم كالأرجح، والمرجَّح، فهو لترجيحه من خلاف تقدمه؛ "لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه".وقد ذكر له هذه المادة؛ أي الترجيح؛ لأنه كثيراً ما يرجح من الخلاف. (التتائي: 2014، 157/1)

وخـصَّ الشيخ خليل في مختصره ابن رشد بمصطلح (الظهور) لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات؛ وما يؤخذ منها. (الأمير: 2011، 41/1) والظاهر في اصطلاح المالكية: يطلق فيما ليس فيه نص، وحينئذ يطلقونه على الظاهر من المذهب، وقد يحتمل الظاهر من الدليل، أي يتردد بين معنيين هو في أحدهما أظهر، فإذا ورد وجب حمله على ظاهره، إلا أن يدل دليل على العدول عن ظاهره، فيعدل إلى ما يوجبه الدليل. (الباجي: 1989، 73/1) والملاحظ أن مصطلح(الظهور)، أو (استظهر) من

المفردات التي ترد كثيراً في مختصر خليل؛ للإشارة لما استظهره الفقيه ابن رشد من الخلاف، سواء كان بالاسم كالأظهر، والظاهر؛ لاختياره من خلاف من تقدمه، أو بالفعل مثل (ظهر) لاختياره في نفسه، وهو قليل. (عامر: 2009، 26/1) وتخصيص الظهور لابن رشد مرده الاعتماد كثيراً على ظاهر الروايات، بالإضافة إلى أن الدراية كانت أغلب عليه من الرواية. (الأمير: 2011، 41/1)

ومشيرًا بمادة (القول) للإمام المازري، فإن كانت الإشارة بالاسم مثل: القول: دلّ ذلك على اختياره من خلاف سابق، وهو قليل، وإن كانت بالفعل مثل: (أو قيل)، فذلك لاختياره في نفسه، وهو كثير. (الحطاب: 2010، 68/1) وسواء كانت الإشارة يلفظ (قال)، أو (القول) فهو دلالة دائمة على اختيار الإمام المازري من الخلاف. وقد خصَّ الشيخ خليل الإمام المازري بالقول؛ "لأنه لما قويت عارِضَته في العلوم، وتصرف فيها تصرُّف المجتهدين كان صاحب قولٍ يُعتمد عليه". (الحطاب: 2010، 68/1)، ومعنى قويّ العارضة: ذو جلد، وصرامة وقدرة على الكلام، وذو بديهة ورأي سديد. (الرازي: 1999، 255)

ومن منهجه في المختصر أنه يشير بلفظ (خلاف) حيثما ذكر الاختلاف بين أئمة أهل المذهب في التشهير؛ أي الترجيح، إما تصريحاً بالتشهير، وإما بما يدل عليه. فإذا اختلف في تشهير الأقوال، وتساوى المشهرون في الرتبة فإنه يذكر القولين المشهورين، أو الأقوال المشهورة، ويأتي بعدها بلفظة (خلاف) إشارة إلى ذلك (التتائي: 2014، 158/1)، وتتضح هذه المنهجية من قول الشيخ خليل في مقدمة المختصر: "وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير" (خليل: 2004، 8/1). وسواء كان الاختلاف في الترجيح بلفظ التشهير، أو بما يدل عليه، كالراجح، أو الظاهر، أو المفتى به، أو الذي عليه العمل، أو نحو ذلك. أما إن لم يتساوَ المُشَهِّرون في الرتبة فإنه يقتصر على ما شهّره أعلمهم. (الحطاب: 2010، 70/1)

ومن قواعد منهجه في المبالغة في الاختصار أنه إذا ذكر قولين، أو روايتين، أو أقوالاً بغير ترجيح، فإن ذلك يشير إلى عدم اطلاع المصنف على أرجحية منصوصة لغيره من تشهير، أو تصويب، أو اختيار يدل على ذلك. (التتائي: 2014، 158/1) وهو ما أشار إليه الشيخ خليل في مقدمته بقوله: "وحيث ذكرت قولين، أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة". (خليل: 2004،

8/1) ولهذا السبب فهو يذكر القولين، أو الأقوال إلا إذا كان أحد الأقوال ضعيفاً جداً، فيتركه، ويذكر ما سواه من الأقوال المتساوية. (الحطاب: 2010، 70/1)

هذا هو الغالب في منهجه، وقد يقع فيه شيء على خلاف ما ذكر، وما اعترض به عليه من أنه لم ينضبط له قاعدة في الترجيح؛ لأنه تارة يشير به لما شهر، وتارة لما لم يشهر، وتارة أخرى لقول مشهور. لكن لا يسوغ الاعتراض عليه حينئذ؛ لاحتمال أنه إنما اقتصر عليه لقوته عنده. (التتائي: 2014، 158/1)

المطلب الثاني: خصائص منهجه في المختصر

واعتبر الشيخ خليل ضمن منهجه في المختصر من المفاهيم مفهوم الشرط، "وهو تعليق الحكم على الشرط فقط" (التتائي: 2014، 159/1) أي "دلالة اللفظ المفيد لحكم مُعَلَّق على شرط لمذكور على نقيضه"، كقوله– تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق،6). فلا تجب نفقة لمبانة غير حامل، وهو حجة عند أكثر العلماء. (الأمير: 2011، 42/1)

فالمفهوم يكون حكماً لغير المذكور، وحالاً من أحواله، والمفهوم ينقسم إلى مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة. فمفهوم الموافقة يكون فيه حكم المفهوم موافقاً لحكم المنطوق، ومفهوم المخالفة يكون فيه حكم المفهوم مخالفاً لحكم المنطوق؛ أي إثبات حكم نقيض حكم المنطوق. (الشوكاني: 178)

وإنما خصَّ الشيخ خليل مفهوم الشرط؛ لأنه أقواها؛ وربما أراد باعتبار مفهوم الشرط دون غيره تنزيله منزلة المنصوص، فذكره في بعض المواضع إما لفائدة اقتضت ذلك، كترتيب فرع على قيود سابقة، وإما ليعطف على ذلك اللفظ ما سواه في الحكم؛ قصداً للتسهيل والاختصار، وإما أن ذلك قليل نادر، وإما لغير ذلك من المقاصد المعينة على الفهم وسرعة الحفظ. (التتائي: 2014، 159/1)

ومن قواعد منهجه في المختصر، استعماله لمصطلحين في صورة فعلين مبنيين للمفعول لقصد عدم التبيين في قوله: "وأشير (بصُحِّحَ) أو (اسْتُحْسِنَ) إلى أن شيخاً غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره"؛ (خليل: 2004، 8/1)؛ للدلالة على أن شيخًا غير الأربعة الذين قدمهم وهم: اللخمي، وابن يونس، وابن رشد، والمازري، صحح هذا القول، أو استظهر بلفظ صحح أو غيره. ولعله قصد من بناء الفعلين (صُحِّحَ) و(اسْتُحْسِنَ) للمفعول إلى عدم التبيين، ولذلك جاء لفظ (شيخ) نكرة. وقد يُعَبِّرُ بالوصف كالأصحِّ، والمصحح، والأحسن.

ولعل الشيخ خليل لماعيَّن الفقهاء الأربعة السابق ذكرهم، وما اصطلح عليه في الدلالة على مختارهم، ولم يسعه ترك التنبيه على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنه منها، أو مما ظهر له من تلقاء نفسه أخبر هنا أنه يشير إلى مختار غير الأربعة بصُحِّح أو اسْتُحْسِنَ. وقد أوضح صاحب مواهب الجليل بقوله: "والأقرب إلى التحقيق أن التصحيح فيما يصححه الشيخ من كلام غيره، والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشمول فيها". الحطاب: 2010، 73/1) وإنما لم يسمهم مع من قدمهم عند ذكره اصطلاح (صُحِّحَ واسْتُحْسِنَ) لكثرتهم؛ فيؤدي للطول (التتائي: 2014، 162/1)، وهو ما يتعارض مع قصد الإيجاز في تأليف المختصر.ومن خصائص منهج الشيخ خليل في مختصره أنه كثيراً ما يستعمل مصطلح (التردد) ليشير به لتردد بعض المتأخرين من أهل المذهب في النقل لطرق المذهب المنصوصة للمتقدمين (الحطاب: 2010، 73/1)، مع اتحاد المنقول عنه؛ لتعدد قوله، أو اختلاف الفهم عنه، سواء تعدد الناقل، أو اتحد واختلف موضع نقله، أو في الحكم من أنفسهم لعدم نصّ المتقدمين. (الأمير: 2011، 43/1) وهذا يعني أنه يشير بالتردد إلى أمرين:

أحدهما: تردد المتأخرين كابن أبي زيد، إمام المالكية في وقته (مخلوف: 1349هـ، 96/1)، ومن بعده في النقل عن المتقدمين، كأن ينقلوا عن الإمام مالك، أو ابن القاسم الذي صحب مالكاً فكان أفقه الناس بفقهه (ابن فرحون: 2005، 400/1)، وغيرهما في موضع حكماً معيناً، ثم ينقلوا عنه في موضع آخر خلاف ذلك الحكم، أو ينقل بعضهم عنه حكماً في واقعة، وينقل آخرون عنه فيها خلافه. وسبب ذلك إما اختلاف قول المنقول عنه، بأن يكون له قولان، وإما الاختلاف في فهم كلامه، فينسب له كل ما فهم عنه.

والثاني: تردد المتأخرين في الحكم نفسه؛ لعدم نصّ المتقدمين على ذلك الحكم الذي استنبطوه.وتردد المتأخرين في النقل هو اختلافهم في العزو للمذهب، المسمى بالطرق، وهي عبارة عن اختلاف الفقهاء في كيفية نقل المذهب (الحطاب: 2010، 73/1). وقد ذكر صاحب جواهر الدرر أن التردد في الحكم إن كان من واحد فمعناه التحيُّر، أو اختلاف الاجتهاد، وإن كان من متعدد فمعناه اختلاف الاجتهاد، كأن يرى بعضهم أن المذهب كله على قول واحد، ويرى غيره: أنه على قولين، ويرى غيرهما أنه على أقوال، دون تعرض أحد لتشهير، أو تصحيح، أو تزجيح. (التتائي: 2014، 163/1)

ومن خصائص منهج المصنِّف في المختصر أنه يشير (بلو) مسبوقة بواو الكناية، المكتفى عن جوابها بما قبلها، إلى وجود خلاف مذهبي؛ أي منسوب لمذهب الإمام مالك، بمعنى وجود قول آخر في المسألة يخالف القول الأول داخل المذهب. (عامر: 2009، 27/1) "وشاهد الاستقراء يقضي بصحته" (التتائي: 2014، 163/1). جاء ذلك في قول الشيخ خليل: "...وبـ(لو) إلى خلافٍ مذهبيٍّ" (خليل: 2004، 8/1)، ولكنه لا يشير إليه إلاّ إذا كان هذا الخلاف قوليًا. ومقتضى كلامه أن قوله: (خلافٌ) منوّن، وقوله (مذهبيّ) بياء النسب (الحطاب: 2010، 74/1)؛ لردِّ خلاف داخلي واقع في مذهب الإمام مالك رحمه الله.

ومن قواعد منهجه أنه لا يمثل لشيء إلا لرفع إيهام، أو تحذير من هفوة، أو إشارة لخلاف، أو تعيين لمشهور، ومن ضوابطه أنه إذا جمع مسائل مشتركة في الحكم والشرط نسَّقها بالواو، فإذا جاء بعدها بقيد انطبق على الجميع، وإذا اختص القيد ببعضها أدخل عليه كاف التشبيه؛ فيختص القيد لما بعد الكاف. (الحطاب: 2010، 74/1) ومن خصائص منهجه هو وغيره من المتأخرين أنهم إذا أسندوا الفعل إلى ضمير الفاعل الغائب، ولم يتقدم له ذِكْر كقوله: (رخّص)، و(أجاز)، و(قال)، و(منع)، و(ليمنع)، ونحو ذلك– فهو راجع إلى الإمام مالك– رحمه الله– للعلم به. (الحطاب: 2010، 74/1–75)

كما تميز منهج الشيخ خليل في التشهير بأنه يتبع ما شهره غيره. يقول الرماصي وهو فقيه مالكي، له حاشية على شرح التتائي على مختصر خليل، توفي سنة ست وثلاثين ومائة وألف، (الكتاني: 1982، 507/1)بعد تتبعه للمختصر: "وما ذكر من التشهير في عهدته لم أره لغيره". (التتائي: 2014، 34/1) ومن منهجه أنه لم يطرد له في مختصره عمل بأحد الأقوال في التشهير، وذلك واضح وجلي لمن استقرأ مختصره، إذ ترى أحيانًا أن المشهور عنده هو رواية ابن القاسم أو قوله، وتارة ترى أن المشهور عنده يكون بكثرة الرواية أو القول، وتارة أخرى ترى أن المراد بالمشهور هو القول الراجح. (التتائي: 2014، 28/1–29) بالإضافة إلى أن الشيخ خليل قد يجعل أحياناً ظاهر كلام الأعلام الثقات وما نصوا عليه، وقالوا به هو المشهور.

فمن منهجه أنه يعتبر من الراجح اختيارات علماء المذهب، وهذه الاختيارات ألحقها الشيخ خليل في مختصره بالمشهور؛ أي ما اختاره من أقوال المازري، واختيارات اللخمي، وترجيحات ابن يونس،

واستظهارات ابن رشد، وما صححه أو استحسنه غيرهم من أئمة المالكية وبذلك وضع الشيخ لمختصره منهجًا ميزه عن غيره، حيث قصره على بيان ما به الفتوى، والعمل بالراجح والمشهور، وما جرى به العمل، وزاد في مسائله على ابن الحاجب في جامعه، ويراد به جامع الأمهات لابن الحاجب، وجمع فيه أمهات الأصول المالكية كالمدونة والواضحة والموازية. (خليل: 2007، 1/ 10–11)

يقول الرماصي: "لما كان علم الفقه أفضل العلوم بعد كتاب الله وسنة رسوله– صلى الله عليه وسلم– إذ به تعرف الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام، وقد صنف فيه الأئمة الأعلام دواوين لا تحصر، وأحسن ما صنّف في ذلك مختصر خليل؛ إذ أقبلت عليه الطلبة شرقًا وغربًا، وله شروح كثيرة..". (التتائي: 2014، 38/1)

لذا أقبل عليه العلماء شرحًا وتحشية، فقاموا بدراسة نقدية للمختصر وشروحه، برزت في صورة حواشٍ دققوا فيها، وحرَّرُوا نسبة كل قول لقائله؛ حتى إن العلاّمة ناصر الدين اللقاني (التنبكتي: 2002، 470/1) كان إذا عورض كلام الشيخ خليل بكلام غيره يقول: "نحن أناس خليليون، إن ضلَّ ضللنا". (التنبكتي: 2000، 171/1) صرّح بذلك مبالغة في الحرص على متابعة مختصره، وكثرة إقبال العلماء عليه.

الخـاتمـــة

- تمتع خليل بن إسحاق الجندي بشخصية فذة، وبصيرة نافذة، فكان فقيهاً من فقهاء المالكية، واعتبر مثلاً يُحتذى به في اهتمامه بالفقه المالكي، والعمل بما به الفتوى، تولى تدريس العلوم الإسلامية في أكبر مدارس مصر، بالإضافة إلى توليه منصب الإفتاء على مذهب الإمام مالك.
- إن مختصر خليل بن إسحاق الذي بلغت شهرته الآفاق، كان له الأثر البالغ في المذهب المالكي، إذ ضمّنه ما تكون به الفتوى، وما هو الأرجح الأقوى، واستيفاء مسائله لجل المذهب، رغم الاختصار الشديد، مع رسوخ قدم مصنفه الذي عرف بقوة الاستنباطات، واستخراج الفوائد منها.
- إن الشيخ خليل بن إسحاق ذكر معالم منهجيته بوضوح في مقدمة مختصره الذي جاء خلاصة لأغلب ما في المدونة، وتأويلات شراحها، واستنباطاتهم جعلته يتجاوز المصادر ذات الصلة بالمذاهب الأخرى فلم يتأثر بها.

- إن من قواعد منهجه في المبالغة في الاختصار أنه إذا ذكر قولين أو روايتين، أو أقوالاً بغير ترجيح، فإن ذلك يشير إلى عدم اطلاع المصنف على أرجحية منصوصة، لغيره من تشهير، أو تصويب أو اختيار يدلّ على ذلك؛ ولهذا السبب يذكر القولين.
- خصّ الشيخ خليل بن إسحاق في المختصر أربعة أقطاب من أئمة المذهب المالكي، اعتمد عليهم في الترجيح، فقد خصّ ابن رشد بالظهور؛ لاعتماده على ظاهر الروايات كثيراً، وخصّ ابن يونس بالترجيح؛ لأن أكثر اجتهاده في ترجيح أقوال غيره، وخص المازري بالقول؛ لأنه فد قويت ملكته في المعقول والمنقول، وخصّ اللخمي بالاختيار، وقدمه عليهم؛ لأنه أكثرهم تقديماً للاختيار، فإذا تساوت أقوال هؤلاء الأربعة فإنه يقتصر على ما شهره أعلمهم، وهو بذلك يبيّن منهجيته بوضوح.

التوصيات والمقترحات

من المقترحات المهمة في هذا الشأن أن مختصر خليل بن إسحاق الجندي كتاب فقهي قيّم، لكنه يحتاج إلى تبسيط مسائله الفقهية التي جاءت مختصرة؛ لتكون في متناول طلبة العلم دون شدة عناء.

- الاهتمام بالدراسات التي تؤصل مسائل الفقه المالكي، وتوثق أدلته من الكتاب والسنة.
- إعداد جيل من الباحثين وفق المنهج العلمي الحديث لدراسة وتحقيق كتب المالكية، والمذاهب الأخرى وفق الكتاب والسنة بعيداً عن التعصب المذهبي.
- حاجة طلبة العلم في الدراسات العليا إلى دراسة هذا الكتاب الفقهي؛ لتكوين نخب من المتخصصين والباحثين؛ لأن مختصر الشيخ خليل بن إسحاق من أهم الكتب القيمة التي تزخر بها المكتبة الفقهية المالكية، والتي توصف بأنها المعتمدة، والمعوّل عليها، والمتلقاة بالقبول.
- إن التفقه في المذهب المالكي يمكن حصوله عن طريق كتب متقدمي المالكية، ففيها يظهر الترابط جلياً بين الأصول والفروع، وتذكر المسائل مقرونة بأدلتها، وتبيّن وجوه الأقوال ومداركها، ومن خلالهما يمكن معرفة مناهجهم التي ساروا عليها، فيحصل من دراستها مع كتب المتأخرين تكوين الملكة الفقهية.
- حاجة المتخصصين في الفقه الإسلامي مالكيين وغيرهم إلى دراسة مختصر خليل بن إسحاق، لاسيما إنه كتاب فقهي قيّم يستعمل مصطلحات جديرة بالدراسة والبحث.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: الكتب

1- إحكام الفصول في أحكام الأصول، للإمام الفقيه الأصولي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، (ت 474 هـ)، تحقيق: د. عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989.

2- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت.

3- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، 1984م.

4- الإكليل شرح مختصر خليل في الفقه المالكي، العلامة محمد بن محمد الأمير (ت 1232هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011م.

5- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 1992م.

6- التسهيل لمعاني مختصر خليل، الطاهر عامر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

7- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، بدر الدين القرافي، (ت 946هـ)، تحقيق: أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.

8- التوضيح، للشيخ خليل بن إسحاق الجندي، (ت 767هـ)، على جامع الأمهات، لجمال الدين بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. أحسن زقور، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، كتاب الطهارة، 1428هـ - 2007م، والطبعة الأولى، كتاب الصلاة، 1430هـ-2009م.

9- جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي، (ت 942هـ)، حققه: د. أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1435هـ- 2014م.

10- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي (ت 799هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

11- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1349هـ.

12- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، خرّج أحاديثه وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ- 1977م.

13- فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ- 1982م.

14- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية، أحمد بابا التنبكتي، ضبط النص وعلّق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2002م.

15- لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1419هـ - 1999م.

16- مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الحنفي رحمه الله، أعدَّها وقدَّم لها: محمد حلّاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

17- مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، للعلامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي، صححه وعلق عليه الشيخ الطاهر الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 2004م.

18- المصباح المنير، للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

19- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني الحطاب، راجعه الشيخ محمد تامر، والشيخ محمد عبد العظيم، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 1431هـ - 2010م.

20- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكاتب – طرابلس الغرب – ليبيا، الطبعة الثانية، 2000م.

21– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1951م.